

المكره على الله وكل وجه لم يجز منه فعل ينسب اليه حتى يزل عليه حكم ونوعه والشبهة ان الله تعالى اسما للاموال والعبادة وسر جمع عليهما فانه قد صرح عليهما اخرى فنتج ما قلناه وان لم يكن في غيرهما غير بيان ذلك انما جعل وحشا الصورة واخذ بها احتكاما ومن حيث الحقيقة واتكنا المحصا واكتنا بها احتكاما لا بد ان هو القول السري واليقين الوافي الجلي ونفي هذا مذهب الراجحة وانما صيغته وانما السنة بالرافضة سبوا الشيخ وعلمة واكثر العباد والاولا عليا و شيعته وانما صيغته سبوا عليا وشيعته والاولا اولاد ابي النبي والاهل السنة عدوا لاولاد النبي ورضوا عنه كما نراه في الحديث وكله كل من نيك فلنا وتمامه النار وان قلت قوله ولا عزرا في بنا فيه احتياج ادم بالفناء والغدر في عصية المشرك مع موسى عليهما الصلوة والصلوة كما قال لم موسى ان الله اذ اخذنا من الجنة بخله يذكرنا بالنسبة لمقامك وانا جعل ليمت بخلية في حقيقته انه نسي كتابه لانه ايضا والعصية لانه نسيه فقال له انما نسيه في التوراة قد قدر على ذلك قبل ان اخذ في باربعين سنة فقال انتم من علمت قد قدر الله علي فيه ان اخذ في باربعين سنة قال بيننا صل الله عليه وسلم كما في الحديث الصحيح وادع موسى في كل ذلك احتجهم على ابي عبيدة بالغدر الخ لانه في الضلع فهو ايسر كما عرفت اذ الرجوع فقال له ابو عبيدة اجراء مع قدر الله تعالى يا امير المؤمنين فقال له عمر لو غيرت فالله يا ابا عبيدة لا وجعته ضربا ثم بغيره قدر الله الغدر الله وان قلت

فصحة ادم مع موسى

قال انتم من العلم

الزنب

الذنب ليكون تسمية للوقوف فيه لم يجز وان كان بعد الوقوع فيه وقبل ان يستوي منه ما وجب ليقتضيه في ذلك مواخفته لم يجز ايضا وان كان لا يميز ذلك بل يجمع فيكونه مسلخ له ذلك كما صرح به قوله صل الله عليه وسلم في ادم موسى واما الشاة والواضع وعمر ليس في احتياج بالغدر به ذلك واذا هو بيان لا مدارا ما جازت به الشريعة المحضرة لان الشرايع نهي عن ذنوبها والاعمال مع الله ان قدر مرتبة ذلك انما عرفت لم يبعثه عن الغدر ولا لم يضره ذلك في غير عمر رضي الله عنه ان المسببات مشوقة باسبابها من غير تركها عواضا وانما هي في نظر وان الله تعالى لما قدر على اناس الموت بالكافرون قدر على افرع الموت به والاصناف والادخول مرار من قدر الغدر واكثر الغدر فيما سئل ما علم يكون حقيقة الغدر انما هو دفع به ما ينسب من له او علم يجر عليه خشيته الشبهة وان قلت والمفتع والذخول اذا سلم وما ينسب السلامة الى علمه ايضا قلت هذا الضع لان الاول الفداء بالبر والى المتعلقة وهو منعه في الكتاب والسنة وانتقل بمنزلة التبر والاعمال وهذا مجموع في القرآن والسنة وان قلت لم تجاز الغدر في الغدر الا بعد مع استوائيهما والمعنى المعلن به فيما صر قلت لامسا وانما بينهما اللان في جزا العباد والى بعد المبالغة في جزا العباد في الغدر في غير ذلك ولا يتصور ذلك في موضع العلم كما عرفت بما وافقت المصلحة العلم من العلم من العلم من الخروج واما من لم يدخل ولا يتوقف على غيره مودعة مجاز في التبر الشرايع في كل ما قدرته في الغدر انما هو علم عمر رضي الله عنه ونقله عنه

اللهم صل على سيدنا محمد وآل محمد

الشرع نهي عن ذنوبه لا انما عرفت